



مدى التوافق بين قانون ضريبة الدخل الليبي والمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (12)

(من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب)

د. معمر توزر مفتاح¹، أحمد الساعدي الهادي²

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا¹

باحث في الدراسات العليا²

mouamermoftah@bwu.edu.ly

The extent of compatibility between the Libyan income tax law and the International Accounting Standard IAS No(12)

From the perspective of IRS employees

¹Moamer Touzer Mouftah – ²Ahmed Alsadi Alhadi

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya¹

Postgraduate researcher²

تاريخ النشر: 2024-06-06

تاريخ القبول: 2024-05-18

تاريخ الاستلام: 2024-05-03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل مدى التوافق بين قانون ضرائب الدخل في ليبيا ومتطلبات المعايير المحاسبي الدولي رقم 12، وذلك لمساعدة اصحاب العلاقة في وضع وتطوير القوانين والتشريعات الضريبية بما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية؛ ولتحقيق تلك الاهداف قام الباحثان ان بإعداد استبانة لهذه الغاية، وتم توزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي مصلحة الضرائب بمنطقة طرابلس .

وقد توصلت الدراسة إلى إثبات أنه لا يوجد توافق بين قانون ضرائب الدخل في ليبيا ومعايير المحاسبة الدولية ،

كما انه هناك تباين بين الإيرادات والنفقات من الناحية المحاسبية والإيرادات والنفقات من الناحية الضريبية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بعين الاعتبار عند سن القوانين والتشريعات الخاصة بضرائب الدخل، كذلك ضرورة مشاركة أصحاب الخبرة والمتخصصين في وضع القوانين والتشريعات الضريبية.

الكلمات الدالة: المعايير المحاسبية ، ضرائب الدخل، مصلحة الضرائب، معيار المحاسبة الدولي رقم 12، التشريعات الضريبية.

Abstract

This study aims to analyze the extent of compatibility between the income tax law in Libya and the requirements of International Accounting Standards No. 12, in order to assist those concerned in establishing and developing the tax laws and legislation in a correspond with the requirements of international accounting standards.

To achieve these aims, the researcher prepared a questionnaire for this purpose, and it was distributed to the study sample, which consisted employees of the Tax Authority in the Tripoli region.

The study found a proof that there is no compatibility between the income tax law in Libya and international accounting standards, and also there is a variance between revenues and expenditures from the accounting perspective, and revenues and expenditures from the tax perspective.

The study recommended that the requirements of international accounting standards must be taken into account when enacting income tax laws and legislation, and that experienced and specialists must be involved in developing tax laws and legislation.

Keywords: Accounting standards, income taxes, IRS, International Accounting Standard No. 12, tax legislation.

1- المقدمة:

تعتبر الضرائب في كثير من دول العالم من أهم مصادر الإيرادات العامة لما لها من دور إيجابي لتمويل النفقات العامة ودفع عجلة الاقتصاد الي الأمام، وفي الآونة الأخيرة تطور مفهوم الضريبة بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكثير من دول العالم المعاصر، و لقد اصبحت الضرائب مناجاً جاذبا مهماً للاستثمار للكثير من أصحاب رؤوس الأموال أو للشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات التي اصبحت تبحث عن مشاريع ذات الضريبة المنخفضة او المشاريع المعفاة من الضريبة او تطبيقاً لأسعار ضريبية منخفضة الذي يحقق عوائد أفضل علي مدخراتهم، ولذلك قامت العديد من الدول من خلال تنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي بإعادة النظر بنظمها الضريبية بهدف مواكبتها وتطويرها بما يتمشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والصناعية في مجال الضرائب، الذي يجعل من هذه الدول حاضنة للاستثمارات التي سوف تعزز ثقة المستثمر وتقنعه باتخاذ قرارات الاستثمار التي سوف تعود عليه بعوائد استثمارية أفضل من الدول الأخرى.

إن اول نشأة للنظام الضريبي في ليبيا الحديثة كان عام 1923م حيث كانت تفرض الضرائب في إقليم طرابلس و إقليم برقة فقط الي عام 1952م، اما فزان فرضت فيها الضرائب في عام 1953م حيث كان لكل إقليم من الاقاليم الثلاثة نظام ضريبي خاص، وفي عام 1968م توحد النظام الضريبي علي مستوى الأقاليم الثلاثة وصدر قانون ضرائب الدخل رقم (21) لعام 1968 الذي صدر بتاريخ 14/04/1968م، علما بأنه بدء العمل بهذا القانون اعتباراً من بداية عام 1969م، وبسبب تغير نظام الدولة من نظام ملكي الي اشتراكي تطلب اعادة النظر في القانون (21) بشأن ضريب الدخل حيث صدر القانون رقم (64) لعام 1973م، ونظراً لتنفيذ برنامج الإصلاح كان لا بد من مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الدولية من خلال تطوير النظام الضريبي الليبي بما يتوافق مع هذه التطورات، ونتيجة للجهود المبذولة تم اقرار القانون رقم (11) لعام 2004م، ومن ثم القانون رقم (7) لعام 2010م بشأن ضريبة الدخل الصادر بتاريخ 28/01/2010م، وصدرة لائحته التنفيذية بتاريخ 30/12/2010م.

2- مشكلة البحث:

منذ صدور قانون ضريبة الدخل رقم (64) لعام 1973م لوحظ أن هناك تغير مستمر لضريبة الدخل وصولاً لآخر قانون رقم (7) لعام 2010، وذلك لأجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والصناعية، والتغيرات التي تحدث للنظام الضريبي، الذي نص في مادته (63) بأن الضريبة تفرض على الدخل الناتجة في ليبيا وفي الخارج والعائدة للشركات الوطنية وكذلك لفروع الشركات الأجنبية في ليبيا أياً كان نوع نشاطها أو غرضها، ويقصد بالشركات - في تطبيق أحكام هذا القانون - الشركات المنصوص عليها في القانون المنظم للنشاط التجاري، كما يقصد بفروع الشركات الأجنبية أوجه النشاط ورؤوس الأموال التي تباشرها الشركات الأجنبية في ليبيا أياً كان تنظيمها أو شكلها القانوني. (قانون رقم 7 بشأن ضرائب الدخل، 2010)

وباعتبار ان معايير المحاسبة الدولية قد شهدت قبولاً عاماً في معظم دول العالم وقد أصبحت قيد التطبيق في العديد من القطاعات المحاسبية والمالية لتلك الدول، وبذلك لابد علينا من الاستفادة من تلك المعايير لمواكبة القوانين الضريبية والتطورات الحديثة مع مراعاة امكانية فرض الضرائب وتحصيلها بناء على الارباح الناجمة عن استخدام او تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

لذلك تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- هل يوجد توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا مع معايير المحاسبة الدولية ؟
- 2- هل يوجد توافق بين الإيرادات والنفقات من الناحية المحاسبية مقارنة مع النفقات والإيرادات من الناحية الضريبية في ليبيا ؟

3- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل مدى التوافق بين قانون ضرائب الدخل في ليبيا ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولي رقم 12، وذلك لمساعدة اصحاب العلاقة في وضع وتطوير القوانين والتشريعات الضريبية بما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية. وكذلك الوصول الى نتائج تساعد اصحاب العلاقة في وضع وتطوير القوانين والتشريعات الضريبية بما يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية. ومحاولة كيفية تضييق وتقليل الفجوة والفروقات بين المتطلبات المحاسبية للنظام الضريبي الليبي و متطلبات معايير المحاسبة الدولية عن ضرائب الدخل في ليبيا، والتعرف على أهمية التأهيل المهني لمقربي ضريبة الدخل في الحد من الفروقات بين المتطلبات التشريعية ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية المؤثرة .

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز معايير المحاسبة الدولية بشكل عام والمعيير المحاسبية الدولي (12) بشكل خاص ومحاولة التقريب بينها وبين التشريع الضريبي الليبي وإمكانية تطويره و وضع المعالجات المحاسبية لضرائب الدخل وفقاً لقوانين صحيحة وواقعية لتوفير العدالة وتحقيق الأهداف المنشودة من وضع الضرائب.

وتكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية :

- 1- دراسة الإطار العام للنظام الضريبي والنظام الضريبي الحالي في ليبيا.

2- المساهمة في وضع معالجات محاسبية لضرائب الدخل من خلال المحاسبة عن الضرائب الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (12) بشكل خاص.

3- توفير مؤشرات ونتائج للقائمين على وضع القوانين الضريبية وتنظيم الممارسة المحاسبية للضرائب على الدخل تمكنهم من تقييد سلوك كل من مراقبي الدخل والمكلفين.

5- فرضيات البحث:

1- لا يوجد توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا مع معايير المحاسبة الدولية.

2- لا يوجد توافق بين الايرادات والنفقات من الناحية المحاسبية مقارنة مع النفقات والاييرادات من الناحية الضريبية في ليبيا.

6- منهجية البحث:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة واخضاعها للتحليل الإحصائي وصولاً إلى النتائج، وبذلك قام الباحثان بالبحث عن المراجع من كتب و مجلات علمية ورسائل واطروحات ومواقع الكترونية لها علاقة بموضوع البحث للوصول الي النتائج ووضع التوصيات المناسبة.

6.1 مصادر جمع البيانات:

تم استقصاء البيانات الموجودة في هذا البحث عن طريق:

أ- المصادر الأولية: وذلك من خلال الاعتماد على استبانة وزعت على عينة الدراسة.

ب- المصادر الثانوية: المراجع من الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية وابحاث في مجال معايير المحاسبة الدولية وقوانين ضريبة الدخل الليبية.

6.2 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مصلحة الضرائب ليبيا.

6.3 عينة الدراسة:

وتتكون عينة الدراسة من رؤساء الأقسام وموظفي مصلحة الضرائب فرع طرابلس.

7- الدراسات السابقة

- دراسة الشويرف، 2016:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العوامل الشخصية المؤثرة على الالتزام الضريبي للممول، دراسة ميدانية على اصحاب المهن الحرة بمدينة زليتن.

وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر لشخصية الممول على قرار الافصاح عن الدخل الضريبي، حيث يوجد أثر للمتغيرات التالية (غريزة حب التملك لدى الانسان، المستوى الاخلاقي للممول، اهمية النقود بالنسبة للفرد، الوازع الديني) على قرار الافصاح عن الدخل الضريبي.

- دراسة عبدالله بن قاسم، 2018:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية على تحديد الوعاء الضريبي .

وقد توصلت الدراسة الى انه لا يوجد ضرورة لتوافق بين المعايير المحاسبية الدولية ونظام الضرائب طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وكذلك بينت ان الوعاء الضريبي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية كان اكبر منه طبقاً لنظام ضريبة الدخل.

- دراسة احلام، 2014:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل قواعد المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل للنظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم 12.

وقد توصلت الدراسة الى وجود عدة صعوبات في تطبيق المعايير المحاسبية عامة والمعياري المحاسبي رقم الضرائب على الدخل 12 خاصة.

- دراسة صليحه و جحيش، 2021:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز كيف يتم المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل وفق النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم 12.

وقد توصلت الدراسة الى ان النظام المحاسبي المالي عالج الضرائب على الدخل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 لكن بشكل بسيط.

- دراسة العبادي، 2003:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل مدى التوافق بين قوانين ضرائب الدخل في الاردن ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية .

وقد توصلت الدراسة الى انه لا يوجد توافق بين قوانين ضريبة الدخل في الاردن ومعايير المحاسبة الدولية في كثير من المواضيع وبالتالي سيكون هناك اختلاف كبير بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.

- دراسة Ronen and Aharoni, 1989

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير ضريبة الدخل على اختيار الشركات للمبادئ المحاسبية التي تتبعها . وقد توصلت الدراسة الى الكثير من البدائل او الخيارات المحاسبية التي تمكن الشركات من تخفيض العبء الضريبي عليها، ومن هذه الخيارات سياسة الاهتلاك، سياسة تقييم المخزون و سياسة رسملة مصاريف البحث والتطوير.

- دراسة Beck et al, 1998

تهدف هذه الدراسة الى تقديم مجموعة من البدائل المؤثرة في صحة تقدير دافع الضريبة على نفسه من خلال كشف التقدير وتحديد دخلة الخاضع للضريبة.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومن اهمها (عندما يكون دخل دافع الضريبة مرتفع فأن هناك مخاطرة من اعلان دخل غير صحيح ، وان نسب الضريبة المفروضة ليس لها دور في الخوف من تقديم كشف غير صحيح.

- دراسة Keen, 2011

تهدف هذه الدراسة الى اكتشاف امكانية تصميم الادوات الضريبية للتصدي للتحديات التي يشكلها حتي امكانية فشل القطاع المالي والنظر في مزاياها النسبية لأدوات الانظمة التقليدية .

وقد توصلت الدراسة الى ان الضرائب الهامشية تعمل على خفض راس المال بشكل كبير، وتشير ايضاً الى اهمية الجمع بين جميع متطلبات راس المال ، وان هناك امكانية لتصميم الادوات الضريبية للتصدي للتحديات التي يشكها.

8- تعاريف ومفاهيم الضريبة :

يختلف دور الضريبة باختلاف أهدافها ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لوجهة نظر الاقتصاديين ومن هذه التعريفات:

• " فريضة مالية إجبارية تُفرض وتُحصل بصفة نهائية وبدون مقابل معين ولغرض معين، وأنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة جبراً وتُحصل من المكلفين بشكل نهائي ودون مقابل، و يكون الهدف من فرضها المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الي الوصول إليها". (حسين عبدالله، 2015)

كما تم تعريفها بأنها:

• " فريضة إلزامية وليست عقابية يلتزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً، وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة". (نجيب العلاقي، 2008)

كما تم تعريفها على أنها:

• " اقتطاع مالي اجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلزم الأشخاص - الطبيعيون والمعنويون - بأدائها للدولة بصفة نهائية وبلا مقابل". (ابراهيم الحسيني، 2000)

كما تم تعريفها بأنها:

• " فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية، وبدون مقابل كأداة مالية تلجأ اليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها على مقتضى أيديولوجياتها". (منصور الأريش، 2000)

9- تطور ضريبة الدخل في ليبيا:

تطورت تشريعات الضرائب عبر العصور (من 1551م إلى 2010)، ويمكن تقسيم مراحل تطور تشريعات ضرائب الدخل عبر العصور للفترة من سنة 1551 حتى سنة 2010 أي منذ العهد العثماني وحتى صدور قانون ضرائب الدخل -المعمول به حالياً- رقم (7) لسنة 2010 إلى المراحل الخمس التالية:

المرحلة الأولى: الضرائب إبان العهد العثماني (1551-1911):

وتتميز هذه المرحلة بأنها شهدت ليبيا خلالها ولأول مرة في تاريخها فرض ضرائب بصور متعددة، وتدل الدراسات والإحصاءات المتوفرة أن ميزانية ليبيا كانت خلال هذه المرحلة تمول تمويلًا كاملاً من إيرادات الضرائب، وكانت الضرائب مقسمة إلى ثلاثة أقسام وهي:

ضرائب القسم الأول: تتمثل ضرائب هذا القسم في الضريبة الجمركية التي كانت حصيلتها تحال إلى عاصمة الخلافة العثمانية بعد سد ما قد يكون من عجز في الميزانية المحلية. ضرائب القسم الثاني: وتشمل ما يلي:

1- الضرائب المفروضة على الاستغلال الزراعي.

2- ضرائب الفيركو وتشمل:

أ- ضريبة على الأشخاص (ضريبة الرؤوس) وتفرض على الذكور البالغين.

- ب- ضريبة على الحيوانات وتفرض على المواشي والأغنام والماعز .
 ج- ضريبة على الأشجار وتفرض على أشجار النخيل والزيتون .
 3- ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية وتفرض على غير المسلمين .
 4- ضريبة المجوهرات وختمها وتفرض على الذهب والفضة .
 5- الضريبة على العقارات وعمليات تسجيلها .
 6- ضريبة الدخل وتفرض على رجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة، علماً بأن الأجانب لا يخضعون لهذه الضريبة بسبب تمتعهم بالامتيازات الأجنبية .

ضرائب القسم الثالث: وكانت هذه الضرائب تفرض على الهيئات الاحتكارية مثل:

- 1- احتكار الملح . 2- احتكار التبغ . 3- دائرة الصحة .
 وكانت هذه الضرائب تشرف على تحصيلها دول أجنبية مقابل ديونها المستحقة على الدولة العثمانية . (نور الدين حمودة وآخرون، 2020)

المرحلة الثانية: الضرائب إبان الاستعمار الإيطالي (1911-1942):

أدخل نظام ضريبة الدخل لأول مرة في ليبيا من قبل الحكومة الإيطالية، وكان ذلك في سنة 1923م، وقد شملت التشريعات الخاصة بهذه الضريبة ولايتي طرابلس وبرقة، أما ولاية فزان فإنها لم تعرف ضريبة الدخل في ذلك الوقت، ولم تكن قوانين الدخل سواء في طرابلس أو برقة جديدة، بمعنى أنها لم توضع خصيصاً لهذه الولايات، وإنما كانت ذات علاقة بقوانين ضريبة الدخل السارية المفعول في إيطاليا في ذلك الوقت، علماً بأنه قد تم وقف العمل بقانون ضريبة الدخل في ولاية برقة نظراً للظروف الاقتصادية السيئة حتى سنة 1937م .

حيث ظلت الحكومة الإيطالية خلال السنوات الأولى من الاحتلال الإيطالي محافظة على الضرائب التي كانت مفروضة أثناء الحكم العثماني إلى أن قامت بفرض الضرائب بموجب القوانين الإيطالية . (نور الدين حمودة، وآخرون، 2020)

المرحلة الثالثة: الضرائب إبان الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية (1943-1951):

عندما تولت الإدارة البريطانية أمور طرابلس وبرقة في بداية سنة 1943م (كانت فزان قد وضعت تحت الحماية الفرنسية) قامت بوقف العمل بقانون ضريبة الدخل في ولاية برقة والذي فرض سنة 1937م نظراً للظروف الاقتصادية السيئة والناجئة عن ظروف الحرب العالمية الثانية، وفي نفس الوقت استمر العمل بقانون ضرائب الدخل في طرابلس مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليها (نور الدين حمودة، وآخرون، 2020)

حيث أجرت الإدارة العسكرية البريطانية سنة 1948م تغييراً في الضرائب الجمركية فأصبحت هذه الضريبة موحدة، وكانت القاعدة الضريبية في إقليم طرابلس متينة ومستقرة مقارنة مع ما كانت عليه في برقة وفزان، حيث طبقت بها التشريعات الضريبية الإيطالية في وقت مبكر من الاحتلال، وتشمل الضرائب في طرابلس الغرب ما يلي (الشواش، 2009):

- 1- ضريبة الدخل . 2- ضريبة المساكن . 3- الضرائب على الزراعة والثروة الحيوانية .
 4- الضرائب الجمركية . 5- الضريبة على الملاهي .

أما الضرائب التي كانت مفروضة في فزان فتشمل ضرائب مباشرة أهمها الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي، وضرائب غير مباشرة متمثلة في الضرائب الجمركية وضرائب الأسواق والضرائب على المشروبات الروحية.

المرحلة الرابعة: الضرائب المفروضة إبان العهد الملكي (1952-1968م):

في عام 1952م تولت حكومة ليبية حكم البلاد، وقامت هذه الحكومة بتولية اهتمامها إلى تحسين نظام الضرائب الموجود، ولتحقيق ذلك طلبت الحكومة الليبية مساعدة هيئة الأمم المتحدة والتي فكرت في بادئ الأمر عن طريق خبرائها بتطبيق نظام الضريبة الموحدة بأسعار تصاعدية، ولكن الخبراء رأوا في النهاية أنه من الأفضل وضع نظام الضرائب النوعية وتأجيل نظام الضريبة الواحدة إلى فترة قادمة. (نور الدين حمودة، و آخرون، 2020)

وفي نفس العام تم تنقيح قوانين الضرائب الموجودة آنذاك، ونتيجة لذلك تم إصدار قانون جديد خاص بولاية برقة يحتوي، في الغالب، على نفس الخصائص التي كانت موجودة في القانون الساري المفعول في طرابلس. وقد صدر قانون ضرائب الدخل الخاص ببرقة بمقتضى مرسوم ملكي بتاريخ 27 سبتمبر 1952م وسرى مفعوله ابتداء من أكتوبر 1952م، وقد قام كل من مجلس الشيوخ والنواب بالموافقة على هذا القانون، ومن ثم أصبح ساري المفعول، وقد صدر قانون مماثل لضريبة الدخل خاص بولاية فزان بتاريخ 25 يناير 1954م.

وحيث أن النظام السياسي في ليبيا خلال العهد الملكي كان نظاماً اتحادياً حتى إعلان الوحدة سنة 1963م، لذلك كان النظام الضريبي القائم في كل ولاية من الولايات الثلاث يختلف عنه في الولايتين الأخريين.

و ترتب عن تعدد سلطات فرض الضرائب في ليبيا الذي كان سائداً قبل إعلان الوحدة الليبية الإخلال بقاعدة عمومية الضريبة ومبدأ العدالة الضريبية بين الليبيين إلى جانب خلو التشريعات الضريبية النافذة حينذاك لكثير من قواعد ومبادئ الضريبة الحديثة، لذلك صدرت سنة 1968 ثلاث قوانين هي: قانون ضريبة الدخل رقم (21) لسنة 1968 وقانون ضريبة الدمغة رقم (35) لسنة 1968 وقانون ضريبة الملاهي رقم (39) لسنة 1968 التي بدأ الإعداد لها منذ سنة 1959 في إطار الاستعداد لقيام الوحدة الليبية، وتسري هذه القوانين الثلاث في جميع أنحاء البلاد الليبية، وقد كان أهم هذه القوانين قانون ضرائب الدخل رقم (21) لسنة 1968م.

المرحلة الخامسة: مرحلة التشريعات الضريبية الحديثة (1969-2010)

في عام 1969/9/1م أعلن عن الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الملكي، وقد تبنى الانقلاب ثلاث أهداف أساسية هي الحرية والاشتراكية والوحدة، لذلك ومن أجل تحقيق الاشتراكية فقد تم إعادة النظر في قانون ضرائب الدخل رقم (21) لسنة 1968م الذي صدر في ظل نظام رأسمالي ليحقق هدف وفلسفة النظام السياسي القائم في ذلك الوقت في ظل النظام الاشتراكي، حيث صدر قانون ضرائب الدخل رقم (64) لسنة 1973م، ولقد استمر العمل بهذا القانون لأكثر من ثلاثين سنة إلى حين صدور قانون ضرائب الدخل رقم (11) لسنة 2004م، الذي صدر بتاريخ 2004/3/6 بمدينة سرت.

وصولاً الي آخر تشريع ضريبي مطبق بليبيا وهو القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل الصادر بتاريخ 2010/01/28م، وصدرت لائحته التنفيذية بتاريخ 2010/12/30م، وفي نفس السنة صدر قانون رقم (8) لسنة 2010م، بشأن تعديل بعض البنود الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم (12) لسنة 2004م بشأن ضريبة الدمغة.

10- نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية .

تطورت المحاسبة عبر العصور بما ينسجم مع مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف دول العالم حيث اتجهت في تطورها بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة و التشريعات و القوانين السائدة في كل منها، وكذلك تطورت حركة الأعمال الدولية، والشركات الدولية الكبيرة، بعد الحرب العالمية الثانية مما دعي المنظمات المحاسبية، والدول إلي تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والأحداث التي تخص الأعمال الدولية والشركات الدولية، التي تكون متشابهة في القياس، التي تؤثر على المنشأة وطريقة عرض قوائمها المالية، ونتيجة لكل هذه تم تأسيس لجنة الأمم المتحدة في عام 1973، اسند إليها عملية اصدار معايير المحاسبة الدولية تلقى قبولاً عاماً على المستوى الدولي، وقد تم تأليف لجنة يمثلون مجمع المحاسبين القانونيين في عشرة دول هي : استراليا، كندا، فرنسا، المانيا الغربية، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم الانضمام إلى هذا المجمع خمسون دولة أخرى، وقد تم اصدار 24 معياراً حتى نهاية 1984(حكمت الراوي، 1995)، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية عدد 150 هيئة تنتمي إلى 104 دولة.(أحمد أبو شمالة، 2010)

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على سياسة تقضى أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملاً لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل، كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضاً ممثلين لا يزيد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية، وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية، وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين أولى المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتباراً من 1 يناير 1986.(أحمد أبو شمالة، 2010)

وقد قامت اللجنة في الفترة ما بين 1995 إلى 1998 بإعادة صياغة أهدافها، حيث قامت IOSCO بالضغط على اللجنة الدولية لكي ترفع من جودة ونطاق معاييرها إلى أعلى مستوى ممكن حتى يتم استخدامها بمعرفة الشركة الدولية التي تسعى إلى التسجيل في البورصات العالمية عند إعداد قوائمها المالية، و استخدامها كبديل مفضل للمعايير المحلية GAAP للدولة الأجنبية التي ترغب الشركة في التسجيل لدى بورصتها، ونتيجة لذلك قررت اللجنة إعادة فحص جميع المعايير الصادرة عنها كي تقلل من عدد البدائل المتاحة في كل معيار، وفي عام 1996 بدأت اللجنة بإعادة هيكلة إدارة بيئتها الداخلية والخارجية وتحسين جودة المعايير الصادرة.(حسين عبدالله، 2015)

وفي يوليو 2000 تم تفعيل دستور جديد للجنة وتم إعادة تسمية جسم وضع المعايير ليصبح "مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يعمل تحت مظلة ورقابة مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB Foundation بدلا من IASC.(عماد السويح، 2018)

وفي اعقاب إعادة الهيكلية وتطوير المعايير قدمت مفوضية الاتحاد الأوروبي مقترح قانوني باستخدام المعايير الدولية للمحاسبة من قبل الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي لغرض اعداد قوائمها المجمعمة، وقد صدر القانون بذلك في عام 2002 ليسري مع نهاية 2005، و ليرسم بذلك واحد من أبرز الأحداث في تاريخ مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي وضع IASB في مركز قيادي مساو للمجلس الأمريكي FASB، وكان لهذا التبنى أثر إيجابي كبير لترويج المعايير في مناطق كثيرة أخرى من العالم.(عماد السويح، 2018)

في عام 2007 وافقت هيئة التداول والأوراق المالية SEC على استخدام الشركات الدولية المدرجة علي أسواقها المنتظمة للمعايير الدولية IFRS دون الحاجة إلى إعداد مذكرات تسوية (والتي كانت مطلوبة قبل عام 2007)، كذلك تم خلال عام 2010 إصدار جزء مهم من الإطار المفاهيمي المشترك وذلك فيما يتعلق بمستخدمي وأهداف القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المالية التي أدت إلي صدور "قائمة بيان المفاهيم رقم 8" بالنسبة للأمريكيين وتحديث جزئي للإطار المفاهيمي الدولي، وفي سنة 2012 أصدرت هيئة SEC تقرير لفريق عمل مكلف من قبلها يمثل خطة عمل تأخذ في الاعتبار دمج معايير الدولية ضمن نظام إعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية أسهمها، و في سنة 2013 اختير مجلس المعايير المحاسبية FASB كواحد من اثني عشر عضو في المنتدى الاستشاري للمعايير المحاسبية ASAF، لتحسين التعاون بين واضعي المعايير من مختلف دول العالم من أجل تطوير المعايير الدولية. (عماد السويح، 2018)

وبذلك قد بلغ العدد الكلي للمعايير المنشورة حتى نهاية سنة 2019 ثمانية وخمسون (58) معياراً (متضمنة المعايير الملغاة أو التي استبدلت بأخرى)

11- التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

11.1- تمهيد:

لقد هدفت هذه الدراسة بصفة عامة إلى دراسة وتحليل مدى موائمة قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا مع معايير المحاسبة الدولية، وتم التركيز على دراسة قانون ضريبة الدخل وتشريعاته رقم (7) لسنة 2010، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة عددها (20) استبانة التي تمثلت في رؤساء الأقسام وبعض موظفي مصلحة الضرائب في طرابلس ليبيا، أي ما نسبته 100% من مجتمع الدراسة وقد استلمها الباحثان بأكملها.

قام الباحثان ان بتطوير أداة الدراسة لغرض جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، للتعرف على مدى موائمة قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وتكونت الاستبانة من عدة مجالات: المجال الأول: بيانات عامة وهي الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، وعدد الندوات العلمية وورش العمل وعدد الدورات العلمية.

المجال الثاني: تكونت من فرضيتان ولكل فرضية عدة اسئلة.

وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذه الدراسة، قام الباحثان باستخدام مقياس ليكرت ثلاثي الأبعاد، للإجابة عن الفقرات وهي: غير موافق (أقل من 2)، محايد (يساوي 2)، موافق (أكبر من 2).

11.2- المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات:

بعد ان تم جمع البيانات واختبار فرضيات الدراسة، قام الباحثان ان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومن خلاله تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي المناسبة لاختبار الفرضيات، حيث تم احتساب النسب المئوية لتكرارات سلم الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

11.3- وصف الخصائص النوعية لعينة الدراسة:

1- الجنس

قام الباحثان ان بإيجاد التكرارات والنسبة المئوية للجنس لأفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (1) التالي يوضح ذلك:
جدول رقم (1): التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	20	%100
المجموع	20	%100

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن كل افراد عينة الدراسة كانوا من الذكور

2- المؤهل العلمي

قام الباحثان بإيجاد التكرار والنسبة المئوية للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (2) التالي يوضح ذلك:
جدول رقم (2): التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	3	%15
بكالوريوس	14	%70
ماجستير	2	%10
دكتوراه	1	%5
المجموع	20	%100

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، حيث أنه لا يوجد سوى ثلاثة افراد من افراد العينة يحملون مؤهلا علميا أقل من البكالوريوس، مما يعطيهم القدرة المناسبة التي تمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة.

3- التخصص

قام الباحثان بإيجاد التكرار والنسبة المئوية للتخصص لأفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (3) التالي يوضح ذلك:
جدول رقم (3): التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
المحاسبة	18	%90
غير ذلك	2	%10
المجموع	20	%100

تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، و10% تخصصهم غير ذلك، وهذا الأمر طبيعي لأن معظم موظفي مصلحة الضرائب من المحاسبين، وهذا يدل على قدرة أكبر لدى مصلحة الضرائب للقيام بجباية الضرائب.

4- سنوات الخبرة

قام الباحثان بإيجاد التكرار والنسبة المئوية لسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (4) التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4): التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5	1	5%
من 5 إلى 10	3	15%
10 سنوات فأكثر	16	80%
المجموع	20	100%

من الجدول السابق (4) نجد أن معظم المجيبين من عينة الدراسة (80%) تتركز خبرتهم من 10 سنوات فأكثر، وهذه نسبة مرتفعة تبين خبرة موظفي المصلحة الطويلة في عملهم وخبرتهم في ممارسة اعمالهم.

5- عدد الندوات العلمية وورش العمل وعدد الدورات العلمية

قام الباحثان بإيجاد التكرارات والنسبة المئوية لعدد الندوات وورش العمل وعدد الدورات العلمية لأفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (5) التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5): التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب الندوات العلمية وورش العمل والدورات العلمية

عدد الندوات العلمية وورش العمل وعدد الدورات العلمية	التكرار	النسبة
أقل من 3	8	40%
من 3 إلى 7	4	20%
7 فأكثر	3	15%
المجموع	15	75%

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن 40% من افراد عينة الدراسة يقومون بحضور الندوات العلمية وورش العمل والدورات العلمية لمعرفة المستجدات التي تطرأ على مهنتهم وزيادة خبرتهم، و20% على اطلاع وحضور اكثر بالندوات وورش العمل والدورات العلمية، و15% على اطلاع وحضور مستمر، و25% لم يقوموا بحضور الندوات وورش العمل.

11.4- التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا مع معايير المحاسبة الدولية.

للإجابة عن الفرضية الأولى قام الباحثان ان بإيجاد النسب المئوية لتكرارات سلم الإجابة على الاستبانة، والمتوسطات والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبانة ومتوسط سلم الإجابة على الاستبانة، وذلك لإجابات أفراد العينة على فقرات مجال الفرضية الأولى، وذلك كما يوضح الجدول رقم (6) التالي:

الجدول (6): النسب المئوية لتكرارات سلم الإجابة على الاستبانة والمتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى في الاستبانة

الرقم	الفقرات	سلم الإجابة			الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق	محايد	غير موافق			
1	ان عدم سماح قانون ضريبة الدخل باعتماد مصروفاتها العامة أو الخدمات أو الفوائد أو العمولات التي تتحملها فروع الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا كجزء من مصروفاتها المركزية إلا بقدر (5%)، لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؟	N	8	7	5	0.813	2.15
		%	40	35	25		
2	ان فرض ضريبة نسبية على الدخل الخاضعة لضريبة الدخل الليبي يشجع في تكوين الشركات الكبيرة وانسجاما مع معايير المحاسبة الدولية؟	N	11	4	5	0.865	2.30
		%	55	20	25		
3	ان قانون رقم 7 لسنة 2010م أكثر موائمة وانسجاما مع معايير المحاسبة الدولية من القانون رقم 11 لسنة 2004م؟	N	4	9	7	0.745	1.85
		%	20	45	35		
4	هناك توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل مع معايير المحاسبة الدولية من حيث إعداد الحسابات وعرض البيانات المالية وذلك حسب قانون رقم 7 لسنة 2010م؟	N	7	8	5	0.788	2.10
		%	35	40	25		
5	برأيك أن الضريبة المفروضة كان لها تأثير سلبي على تطور مهنة المحاسبة من حيث عدم الاكتراث من قبل المكلفين بضرورة مسك الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية؟	N	10	2	8	0.968	2.10
		%	50	10	40		
6	برأيك أن عدم تعريض المشرع بموجب قانون رقم 7 لسنة 2010م إلي المعاملة الضريبية لشركات القابضة والتابعة وعدم إخضاع كل منها لضريبة الشركات، مما ينجم عن ذلك ازدياداً ضريبياً اقتصادياً لا يحفز علي استثمار اموال المستثمرين عن طريق هذا النوع من الشركات؟	N	10	7	3	0.745	2.35
		%	50	35	15		
7	برأيك أن إعادة تقييم الأصول الثابتة يتوافق مع قوانين ضريبة الدخل وتشريعاتها؟	N	19	1	0	0.224	2.95
		%	95	5	0		
8	برأيك أن قانون ضريبة الدخل تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، من حيث مبدأ الإفصاح والاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية لزيادة فهم القوائم المالية؟	N	15	1	4	0.826	2.55
		%	75	5	20		
9	حسب رأيك أن قانون ضريبة الدخل يلعب دوراً كبيراً في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات من الخارج بسبب	N	13	6	1	0.598	2.60

			5	30	65	%	انسجامه مع معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في معظم أنحاء العالم؟
			4	10	6	N	إن عدم قبول قانون ضريبة الدخل أي مبالغ تنفق لزيادة أو تكبير الأصول أو تحسينها بشكل مستديم لاحتسابها تكليفاً على مصروفات التأسيس، لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؟
موافق	0.718	2.10	20	50	30	%	
			5	6	9	N	برأيك أن الحوافز المقررة وفقاً للقانون الضريبي الليبي رقم 7 لسنة 2010م حفز كثير من المستثمرين بإقامة مشاريعهم، مما يعني وعياً أكبر لدور معايير المحاسبة الدولية؟
موافق	0.834	2.20	25	30	45	%	
			8	7	5	N	إن عدم اعتراف قانون ضريبة الدخل بتسوية القوائم المالية بناء على الأسعار الحالية للشركات العاملة في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؟
غير موافق	0.813	1.85	40	35	25	%	
			5	8	7	N	برأيك أن المخصصات التي تحددها الجهات المختصة في الدولة وفقاً للمعايير والضوابط التي تحددها، تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؟
موافق	0.788	2.10	25	40	35	%	
			8	7	5	N	برأيك أن عدم إخضاع الحكومات الأجنبية والهيئات الأجنبية على دفع مقابل عمل عن الخدمات التي تؤديها في ليبيا الذي ورد في أحكام المادة (55) من قانون ضريبة الدخل، يعفيها من دفع مقابل العمل؟
غير موافق	0.813	1.85	40	35	25	%	

يلاحظ من الجدول (6) ان متوسطات الفقرات (7،9،8،6،2،11،1،13،5،4) أعلى من درجة المحايد (2)، وان النسب في منطقة موافق أعلى من النسب في المناطق الأخرى، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة بشكل عام موافقون على هذه الفقرات. وقد كان متوسط الفقرة رقم (7) أعلى المتوسطات حيث بلغ (2.95) وهذا يعني أن هذه الفقرة كانت أقوى الفقرات لدى أفراد الدراسة، وتتعلق هذه الفقرة بأن إعادة تقييم الأصول الثابتة يتوافق مع قوانين ضريبة الدخل وتشريعاتها، ثم تلتها الفقرة رقم (9) بمتوسط مقداره (2.60) والمتعلقة بأن قانون ضريبة الدخل يلعب دوراً كبيراً في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات من الخارج بسبب انسجامه مع معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في معظم أنحاء العالم، ثم تلتها الفقرة رقم (8) بمتوسط مقداره (2.55) والمتعلقة بأن قانون ضريبة الدخل تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، من حيث مبدأ الإفصاح والاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية لزيادة فهم القوائم المالية، بعدها تأتي الفقرة رقم (6) بمتوسط مقداره (2.35) والمتعلقة بأن عدم تعريض المشرع بموجب قانون رقم 7 لسنة 2010م إلى المعاملة الضريبية للشركات القابضة والتابعة، وعدم إخضاع كل منها لضريبة الشركات، مما ينجم عن ذلك ازدواجاً ضريبياً اقتصادياً لا يحفز علي استثمار اموال المستثمرين عن طريق هذا النوع من الشركات. ثم تلتها الفقرة رقم (2) بمتوسط مقداره (2.30) والمتعلقة بأن فرض ضريبة نسبية على الدخول الخاضعة لضريبة الدخل الليبي

يشجع في تكوين الشركات الكبيرة وانسجاما مع معايير المحاسبة الدولية. ثم تلتها الفقرة رقم (11) بمتوسط مقداره (2.20) والمتعلقة بأن الحوافز المقررة وفقا للقانون الضريبي الليبي رقم 7 لسنة 2010م حفز كثير من المستثمرين بإقامة مشاريعهم، مما يعني وعيا أكبر لدور معايير المحاسبة الدولية. ثم تلتها الفقرة رقم (1) بمتوسط مقداره (2.15) والمتعلقة بأن عدم سماح قانون ضريبة الدخل باعتماد مصروفاتها العامة أو الخدمات أو الفوائد أو العمولات التي تتحملها فروع الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا كجزء من مصروفاتها المركزية إلا بقدر (5%)، لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. ثم تلتها الفقرات رقم (4،5،13) بنفس المتوسط لكل فقرة مقداره (2.10)، وتتعلق الفقرة رقم (13) بأن المخصصات التي تحددها الجهات المختصة في الدولة وفقاً للمعايير والضوابط التي تحددها، تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والفقرة رقم (5) تتعلق بأن أن الضريبة المفروضة كان لها تأثير سلبي على تطور مهنة المحاسبة من حيث عدم الاكتراث من قبل المكلفين بضرورة مسك الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية، والفقرة رقم (4) تتعلق بأن هناك توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل مع معايير المحاسبة الدولية من حيث إعداد الحسابات وعرض البيانات المالية وذلك حسب قانون رقم 7 لسنة 2010م.

كما يلاحظ من الجدول (6) ان متوسطات الفقرات (3،12،14) أقل من درجة المحايد (2)، وأن النسب في منطقة غير موافق أعلى من النسب في المناطق الأخرى، وهذا يعني أن أفراد الدراسة بشكل عام غير موافقين على هذه الفقرات. وقد كان متوسط الفقرات (3،12،14) أقل المتوسطات (1.85)، وهذا يعني أن هذه الفقرات كانت أقوى الفقرات لدى أفراد الدراسة رفضاً، وتتعلق الفقرة رقم (3) بأن قانون رقم 7 لسنة 2010م أكثر موافقة وانسجاما مع معايير المحاسبة الدولية من القانون رقم 11 لسنة 2004م، والفقرة رقم (12) تتعلق بأن عدم اعتراف قانون ضريبة الدخل بتسوية القوائم المالية بناءً على الأسعار الحالية للشركات العاملة في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والفقرة رقم (14) تتعلق بأن عدم اخضاع الحكومات الأجنبية و الهيئات الأجنبية على دفع مقابل عمل عن الخدمات التي تؤديها في ليبيا والذي ورد في أحكام المادة (55) من قانون ضريبة الدخل، يعفيها من دفع مقابل العمل.

ولفحص الفرضية الأولى بشكل عام قام الباحثان ان بإيجاد متوسط الفقرات من خلال مجموع متوسط الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ومتوسط درجات سلم الإجابة وهو الدرجة (2)، ويبين الجدول رقم (7) ذلك:

جدول (7) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار الفرضية الأولى

المتوسط	الانحراف المعياري	قرار فحص الفرضية
82.21	30.75	قبول

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة المتوسط الحسابي اكبر من 2 وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه " لا يوجد توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا مع معايير المحاسبة الدولية" من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب.

الفرضية الثانية: لا يوجد توافق بين الإيرادات والنفقات من الناحية المحاسبية مقارنة مع النفقات والإيرادات من الناحية الضريبية في ليبيا.

للإجابة عن الفرضية الثانية قام الباحثان ان بإيجاد النسب المئوية لتكرارات سلم الإجابة على الاستبانة، والمتوسطات والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبانة ومتوسط سلم الإجابة على الاستبانة، وذلك لإجابات أفراد العينة على فقرات مجال الفرضية الثانية، وذلك كما يوضح الجدول رقم (8) التالي:

الجدول (8): النسب المئوية لتكرارات سلم الإجابة على الاستبانة والمتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى في الاستبانة

الرقم	الفقرات	سلم الإجابة			الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق	محايد	غير موافق			
1	برأيك أن استخدام طريقة القسط الثابت فقط في اهتلاك الأصول وفقا لقوانين ضريبة الدخل يعتبر اختلافا ذا أهمية مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية؟	9	4	7	موافق	0.912	2.10
		45	20	35			
2	برأيك أن إيجاز قانون ضريبة الدخل لمصلحة الضرائب بأن تقدر دخل أي فرع من فروع الشركات الأجنبية على أساس نسبة من الإيراد الكلي للشركات الأجنبية ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية؟	2	7	11	غير موافق	0.686	1.55
		10	35	55			
3	برأيك أن احتساب معدلات خصم مصروفات تأسيس لبدء مزاوله النشاط من قانون رقم 7 لسنة 2010م بطريقة القسط الثابت، يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؟	10	6	4	موافق	0.801	2.30
		50	30	20			
4	برأيك أن هناك توافق بين معايير المحاسبة الدولية وقوانين ضريبة الدخل من حيث احتساب طريقة اهلاك الشهرة عن طريق شراء بطريقة القسط الثابت؟	4	10	6	غير موافق	0.718	1.90
		20	50	30			
5	حسب رأيك أن قانون ضريبة الدخل واضح في معالجة الدخول المعفاة ونفقاتها المتعلقة بها في ظل طريقة حقوق الملكية؟	10	6	4	موافق	0.801	2.30
		50	30	20			
6	برأيك أن قانون ضريبة الدخل قد عالج المساعدات والتبرعات المقبوضة من الغير معالجة سليمة من حيث خضوعها للضريبة والإعفاءات؟	11	7	2	موافق	0.686	2.45
		55	35	10			
7	حسب رأيك أن قانون ضريبة الدخل يسمح بتنزيل خسارة اقتناء الأصول المالية مثل النقد في ظل اقتصاد ذي تضخم عال بما معناه الخسارة الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة العملة، وذلك انسجاما مع معايير المحاسبة الدولية؟	3	11	6	غير موافق	0.671	1.85
		15	55	30			

8	برأيك أن قانون ضريبة الدخل يسمح بإجراء تعديلات على الدخل بناء على الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي؟	N	9	4	7	2.10	0.912	موافق
			%	45	20			
9	برأيك أن قانون ضريبة الدخل يسمح باستخدام القياس والإعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصول كخسارة بمقدار انخفاض قيمة الأصل؟	N	8	7	5	2.15	0.813	موافق
			%	40	35			
10	برأيك أن إعفاء عوائد الحصص والأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع الاستثماري في قانون ضريبة الدخل يجذب ويستقطب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية مما يعني وعي ف مهنة المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية؟	N	13	3	4	2.45	0.826	موافق
			%	65	15			

يلاحظ من الجدول السابق (8) أن متوسطات الفقرات (10،6،5،3،9،8،1) أعلى من درجة المحايد (2)، وأن النسب في منطقة موافق أعلى من النسب في المناطق الأخرى، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة بشكل عام موافقون على هذه الفقرات، وقد كان متوسط الفقرتين رقم (10،6) أعلى المتوسطات بنفس المتوسط حيث بلغ (2.45)، وتتعلق الفقرة رقم (10) بأن إعفاء عوائد الحصص والأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع الاستثماري في قانون ضريبة الدخل يجذب ويستقطب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية، مما يعني وعي في مهنة المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية، والفقرة رقم (6) تتعلق بأن قانون ضريبة الدخل قد عالج المساعدات والتبرعات المقبوضة من الغير معالجة سليمة من حيث خضوعها للضريبة والإعفاءات. ثم تلتها الفقرتين رقم (5،3) بنفس المتوسط لكل فقره ومقداره (2.30)، وتتعلق الفقرة رقم (5) بأن قانون ضريبة الدخل واضح في معالجة الدخل المعفاة ونفقاتها المتعلقة بها في ظل طريقة حقوق الملكية، والفقرة رقم (3) تتعلق بأن احتساب معدلات خصم مصروفات تأسيس لبدء مزاولة النشاط من قانون رقم 7 لسنة 2010م بطريقة القسط الثابت، يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. ثم تلتها الفقرة رقم (9) بمتوسط مقداره (2.15) والمتعلقة بأن أن قانون ضريبة الدخل يسمح باستخدام القياس والإعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصول كخسارة بمقدار انخفاض قيمة الأصل. ثم تلتها الفقرتين رقم (8،1) بنفس المتوسط لكل فقره ومقداره (2.10)، وتتعلق الفقرة رقم (8) بأن قانون ضريبة الدخل يسمح بإجراء تعديلات على الدخل بناء على الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي، والفقرة رقم (1) بأن استخدام طريقة القسط الثابت فقط في اهتلاك الأصول وفقا لقوانين ضريبة الدخل يعتبر اختلافا ذا أهمية مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

كما يلاحظ من الجدول (8) ان متوسطات الفقرات (2،7،4) أقل من درجة المحايد (2)، وأن النسب في منطقة غير موافق أعلى من النسب في المناطق الأخرى، وهذا يعني أن أفراد الدراسة بشكل عام غير موافقين على هذه الفقرات. وقد كان متوسط الفقرة رقم (2) أقل المتوسطات حيث بلغ (1.55) وهذا يعني أن هذه الفقرة كانت أقوى الفقرات لدى أفراد الدراسة رفضا، وتتعلق هذه الفقرة بأن إيجاز قانون ضريبة الدخل لمصلحة الضرائب بأن تقدر دخل أي فرع من فروع الشركات الأجنبية على أساس نسبة من الإيراد الكلي للشركات الأجنبية ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ثم تلتها الفقرة رقم (7) بمتوسط مقداره (1.85) والمتعلقة بأن قانون ضريبة الدخل يسمح بتنزيل خسارة اقتناء الأصول

المالية مثل النقد في ظل اقتصاد ذي تضخم عال بما معناه الخسارة الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة العملة، وذلك انسجاماً مع معايير المحاسبة الدولية، ثم تلتها الفقرة رقم (4) برغم أن هذه الفقرة قريبة جداً من درجة المحايد درجة (2) بمتوسط مقداره (1.90) إلا أنها تعتبر في درجة غير الموافق، وإيضاً كانت أقل الفقرات رفضاً والمتعلقة بأن هناك توافق بين معايير المحاسبة الدولية وقوانين ضريبة الدخل من حيث احتساب طريقة اهلاك الشهرة عن طريق شراء بطريقة القسط الثابت.

ولفحص الفرضية الثانية بشكل عام قام الباحثان ان بإيجاد متوسط الفقرات من خلال مجموع متوسط الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ومتوسط درجات سلم الإجابة وهو الدرجة (2)، ويبين الجدول رقم (9) ذلك:

جدول (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار الفرضية الثانية

المتوسط	الانحراف المعياري	قرار فحص الفرضية
2.115	0.7826	قبول

تشير نتائج الجدول الي ان قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2 وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه " لا يوجد توافق بين الإيرادات والنفقات من الناحية المحاسبية مقارنة مع النفقات والإيرادات من الناحية الضريبية في ليبيا " من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب.

12- النتائج والتوصيات:

من خلال الدراسة التي تمت ومن خلال الاطلاع على قوانين ضريبة الدخل ومعايير المحاسبة الدولية يلاحظ أن ما قام به الباحثان ان يثبت الفرضيتين الأولى والثانية التي قامت الدراسة عليها، حيث أن الفرضية الأولى والتي تنص على أنه " لا يوجد توافق بين قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في ليبيا مع معايير المحاسبة الدولية"، وقد تم إثباتها من واقع الدراسة ومن واقع الأسئلة المجاب عليها من عينة الدراسة ضمن الأسئلة المرفقة بالفرضية من 1 إلى 14 وهذا ما أكده الباحثان بعدم وجود توافق بين قوانين ضريبة الدخل ومعايير المحاسبة الدولية.

أما الفرضية الثانية والتي تنص على أنه " لا يوجد توافق بين الإيرادات والنفقات من الناحية المحاسبية مقارنة مع النفقات والإيرادات من الناحية الضريبية في ليبيا"، فقد تم إثباتها من واقع الدراسة ومن واقع الأسئلة المجاب عليها من عينة الدراسة ضمن الأسئلة المرفقة بالفرضية من 1 إلى 10 وكانت النتيجة مطابقة ومتوافقة مع رأي الباحثان بعدم وجود توافق بين الإيرادات والنفقات من ناحية محاسبية مع النفقات والإيرادات من ناحية ضريبية.

واستناداً لنتائج هذه الدراسة فإن الباحثان ان يوصيان بعدة توصيات وهي كما يلي:

1- ضرورة الأخذ بالمعيار (12) من معايير المحاسبة الدولية والخاص بضرائب الدخل من قبل المشرع الضريبي والزام الشركات به، وضرورة تطبيقه كاملاً لما له من أهمية في ربط قانون ضريبة الدخل مع معايير المحاسبة الدولية.

2- ضرورة تعزيز تبنى الشركات لمعايير المحاسبة الدولية من خلال الربط والموائمة بين قانون ضريبة الدخل مع معايير المحاسبة الدولية، و تقليل الفجوة فيما بينهما.

- 3- ضرورة مسك الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية للمقدين ، و تعزيز معرفتهم بالمعايير من خلال عقد دورات تأهيلية لزيادة مفهومهم للمعايير .
- 4- السماح لشركات الاجنبية باعتماد مصروفاتها العامة و الفوائد و العمولات التي تتحملها فروع الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا كجزء من مصروفاتها المركزية بقدر يتناسب مع معايير المحاسبة الدولية.
- 5- ضرورة اطلاع مقدي الضرائب على معايير المحاسبة الدولية ، وكذلك التدريب عليها وعمل دورات حول المعايير .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد محمد أبو شمالة، (2010)، "معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أحمد محمود خليل عبد الفتاح، (2015)، "أثر الاختلاف في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 على القياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية . دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- إيهاب خضر أحمد منصور، (2004)، "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين.
- جمعة حميدات، ، (2014)، "خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT"، دار المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- جودي إيمان، (2013)، "أثر الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية (US. GAAP) وآفاق التقارب بينهما"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- حسني رمضان الشتوي، (2004)، "أثر تحصيل ضريبة الدخل على الميزانية الإدارية"، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا.
- حسين محمود عبدالله (2015)، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفعالية النظام الضريبي - دراسة تطبيقية في سورية" رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.
- حكمت أحمد الراوي، (1995)، "المحاسبة الدولية"، دار الحنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سوسن إسماعيل موسى يوسف، (2011)، "مدى مواعمة تشريعات ضريبة الدخل في الأردن لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولي"، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- عادل عبدالحميد المشاط، سناء ضو أبوزيد، (2014)، "مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية موقف المحاسبين الليبيين" مجلة الجامعة، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا.

- عبدالحفيظ فرح علي ميرة، (2010)، "إمكانية تضيق الفجوة والفروقات بين قانون ضرائب الدخل الليبي ومعايير التقارير المالية"، اطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية و المصرفية، عمان، الأردن.
- عزمي أحمد يوسف خطاب، (2010)، "الضرائب ومحاسبتها"، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- علي سعد البرداح، (2019)، "التطور التاريخي للضرائب"، مصلحة الضرائب ليبيا، متاح إلكترونيا على موقع <https://www.tax.gov.ly/TaxHistory.aspx>.
- عماد علي السويح، (2018)، "المحاسبة الدولية اختلاف وتوافق"، الطبعة الأولى، منشورات جامعة طرابلس، دار الحكمة، طرابلس، ليبيا.
- عمرو عبد العزيز محمود موسى، (2006)، "ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- قاسم إبراهيم الحسيني، (2000)، "المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق"، دار مؤسسة الوراق وتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد خير العكام، "الضريبة المتقدمة"، (2020)، (الموسوعة القانونية المتخصصة، الموسوعة العربية)، متاح إلكترونيًا على موقع http://arab-ency.com.sy/law/detail/165232#%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9.
- محمود الزروق الشاوش، (2009)، "دور الفكر المحاسبي في قياس وعاء الضريبة"، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا.
- مصطفى حميدان حين، (2010)، "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط الأردن.
- منصور محمد الأريش، (2000)، "دراسة تحليلية نقدية لضرائب الدخل في الجماهيرية العظمى بالمقارنة مع التشريع الضريبي المصري"، رسالة ماجستير، طرابلس، ليبيا.
- نجيب خليفه العلاقي، (2008)، "قواعد العدالة الضريبة بين النظرية والتطبيق وفق التشريع الضريبي الليبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا.
- هيثم ممدوح حمدان العبادي، (2003)، "مدى موائمة قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في الأردن مع معايير المحاسبة الدولية"، اطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alm, James; Jackson, Betty R and Mckee, Michael. (1992) Estimating The Determinants of Taxpayer Compliance with Experimental Data. National Tax journal, Vol. 45, No. 1, March.

Bond, Steven R. And Michael P. Devereux, (1995)"On The Design Of Aneutral Business Tax Under Uncertainty", Journal Of Public Economics.

– Branga ,Renata ,Nogueira, (2017)Effect of IFRS Adoption on Tax Avoidance. Rovista Contabilidade & Finanacas :Sao Paulo(Sept.Dec2017).

– Cordazzo, Michela,(2013) The Impact of IFRS on Net Income and Equity :Evidence from Italian Listed Companies; Journal of Applied Accounting Research; Leicester,vol.14,ISS1.

David Prochazka (2014). The IFRS as Tax Base: Potential Impact on a Small Open Economy. European Financial and Accounting Journal, vol. 9, no. 4,

Hair, J.F.; Celsi, M. W.; Money, A. H.; Sanouel, P. and Page, M. J. (2011) Essential of Business Research Methods, Armonk, N.Y.; London, M.E. Sharpe. The Influence of Ethical Attitudes on Taxpayer Compliance. National Tax Journal, Vol. 47, No. 4.

Helhel, Y and Ahmed, Y (2014) Factors Affecting Tax Attitudes ND Tax Compliance: A Survey Study in Yemen, European Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 22.

Lars,R. and Kenny S .(1998) Developing Countries Involvement in the IAS's Setting Process. Supplement 1;Advances in International Accounting.

Zakariya, A. (2015), "Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria" University Utara Malaysia, published thesis, Malaysia